

وكالة «إرنا» في مرمر الحرس الثوري لكشفها استياء الجيش

الحرس الثوري الإيراني يتكتم على مقاضاة خمسة صحافيين بعد إقالة مدير وكالة الأنباء

اعتراف مصور
لصحافي دليل
على التعذيب

باريس - قالت منظمة «مراسلون بلا حدود» إن بث التلفزيون الإيراني لإعترافات الصحافي روح الله زم، مدير قناة «امد نيوز» الإخبارية، «شاهد على التعذيب».

وأضافت «إن الاستجابات التلفزيونية هو اعتراف واضح من النظام الإيراني بتعذيب السجناء، والتعذيب مثال واضح على الجرائم ضد الإنسانية».

وبث التلفزيون الإيراني مقاطع في 10 يوليو الجاري، ظهر خلالها المذيع علي رضواني، الذي اتهم سابقا بالتعاون مع الحرس الثوري لتسجيل اعترافات قسرية، يوجه اتهامات مختلفة لروح الله زم، من بينها «إثارة الاضطرابات، وتحريض الناس على النزول إلى الشوارع والاحتجاج، والخيانة، والتعاون مع الأجهزة الأمنية في دول أخرى، وتكوين خلايا داخل البلاد وخارجها».

وأصدر القضاء الإيراني، حكما بإعدام الصحافي روح الله زم، بتهمة «الفساد في الأرض» وذلك بعد أشهر من إعلان الحرس الثوري الإيراني اعتقاله في ظروف غامضة.

وأشارت منظمة «مراسلون بلا حدود»، إلى انتهاك حقوق روح الله زم كمدعى عليه، وأنه حُرِمَ من الحق في زيارة عائلته واختيار محام طوال فترة احتجازه في الحبس الانفرادي. ويطلق نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي اسم «المحقق - المراسل»، لوصف المذيعين الذين يلعبون دور المحاور في برامج الاعترافات التلفزيونية.

وقبل أقل من أسبوع من بث المقابلة المسجلة مع روح الله زم، في مركز احتجاز استخبارات الحرس الثوري، نشرت منظمة «العدالة من أجل إيران» ومقرها لندن، تقريرا مشتركا مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في باريس، يُظهر أنه بين عامي 2009 و2019، بث التلفزيون الإيراني ما لا يقل عن 860 حالة من حالات «الاعترافات القسرية، والمحتوى التشهيري» ضد المواطنين.

وشدد التقرير على أن التلفزيون الإيراني بث «اعترافات قسرية» لأكثر من 355 شخصا خلال 10 سنوات فقط.



تصريحات غير مسبوقة

وبعد تسجيل المحادثة، تم تسليمها إلى وكالة «إرنا».

وأكد محموديان في تغريداته أن «حرية التعبير تدنت إلى مستوى لا يستطيع معه الرجل الثاني في الجيش الإيراني، التحدث لوسائل الإعلام دون إذن من الحرس الثوري».

كما أشار محموديان ضمنيا إلى ملاحقة أفراد العلاقات العامة في الجيش، قائلا «أصل الأناجيل المتعلقة بوضع أفراد العلاقات العامة في الجيش صحيحة، على الأقل لقد اعتاد الصحافيون على هذا الوضع».

يشار إلى أن مسألة التمييز ضد الجيش الإيراني ومنعه من إظهار قوته أمام الحرس الثوري تمت إثارتها عدة مرات من قبل. ويقول أنصار النظام الإيراني أن واجب الجيش هو «الدفاع عن الوطن»، في حين يتمثل واجب الحرس الثوري الإيراني في «الدفاع عن النظام».

بتفسير وتحليل ونشر مقابلة حبيب الله سياري بشكل منحا. وذكر مهدي محموديان، الصحافي الإصلاحي والناشط السياسي، في صفحته على «تويتر» أن الحرس الثوري ووزارة المخابرات، رفعا دعوى قضائية ضد خمسة مدبرين ومراسلين من وكالة الأنباء الرسمية الإيرانية «إرنا»، لنشرهم مقابلة مع مساعد قائد الجيش حبيب الله سياري.

ولم يذكر محموديان أسماء الصحافيين الخمسة ومدير وكالة الأنباء الرسمية الإيرانية، لكنه قال إن «بعض أجهزة الاتصال الخاصة بهم صودرت». وقال الناشط السياسي الإصلاحي إن المقابلة مع حبيب الله سياري «لم تسجل فقط بناء على طلب من الجيش وفي الاستوديوهات الخاصة به، وبحضور مدبري العلاقات العامة بالجيش، ولكن الأسئلة أيضا تم وضعها من قبل نفس المؤسسة ومراجعتها من قبل الجيش،

نار خاطئ لسفينة جماران على سفينة كارك»، ولكن تم حذف هذا الجزء من المقابلة لاحقا دون تفسير، ولم يتم نشر الأجزاء الأخرى. لكن بعض المواقع الإيرانية أعادت نشر نحو 14 دقيقة من الفيديو المحذوف.

حرية التعبير تدنت إلى
مستوى لا يستطيع معه
الرجل الثاني في الجيش
التحدث للإعلام دون إذن
من الحرس الثوري

وأصدرت العلاقات العامة في الجيش الإيراني بيانا عسكريا لاحقا قالت فيه إن «قيادة الجيش مخلصون لولاية الفقيه وأوامر المرشد علي خامنئي». وزعم البيان أن من نعتهم بـ«الأعداء» قاموا

وتخضع هيئة الإذاعة والتلفزيون لسلطات المرشد الإيراني علي خامنئي. وشدد على أن الجيش وفقا للمبادئ لا يتدخل في الأنشطة السياسية والاقتصادية، متسائلا «هل يعني هذا أننا لا نفهم في السياسة؟ هذا ليس صحيحا. نحن نفهم السياسة جيدا، فنحن متيقظون ونقوم بتحليل جيد، لكننا لا نتدخل في السياسة؛ لأن التسييس ضرر للقوات المسلحة».

وأشار إلى أنه على عكس الحرس الثوري الإيراني والباسيج، لم يسع الجيش على الإطلاق إلى استغلال واجباته لأغراض الدعاية، ولم يرغب الجيش أبدا في أن يكون لأعماله جانب دعائي.

ونشرت وكالة «إرنا» التابعة للحكومة، الجزء الأول من مقابلة سياري في 31 مايو الماضي، بعد أسابيع قليلة من مقتل ما لا يقل عن 19 من أفراد البحرية، في ما وصف بأنه «إطلاق

أبدى مساعد قائد الجيش الإيراني، حبيب الله سياري، خلال مقابلة بثتها وكالة «إرنا» للأنباء انتقادات شديدة للجهة لتورط الحرس الثوري الإيراني في الشؤون السياسية والاقتصادية، والدعاية الواسعة التي يحظى بها مقابل التقليل من دور الجيش، لكن سرعان ما حذفت المقابلة وأقيل مدير الوكالة، وتحديث مصادر إعلامية عن مقاضاة خمسة صحافيين مع نفي الحرس الثوري لمنع إثارة ضجة حول المقابلة.

طهران - يحاول الحرس الثوري الإيراني التكتم على شكوى وكالة الأنباء الرسمية «إرنا»، بسبب بثها مقابلة لمساعد قائد الجيش الإيراني، حبيب الله سياري، في مايو الماضي، انتقد فيها إهمال دور الجيش في الحرب والدعاية واسعة النطاق عن الحرس الثوري.

وتكررت وسائل إعلام محلية، أنه بعد أسبوع من بث المقابلة قامت وزارة الإرشاد بإقالة الرئيس التنفيذي للوكالة، وتعيين محمد رضا نوروزبور، الذي كان ناشطا في العلاقات العامة، مديرا للوكالة، ورفع الحرس الثوري ووزارة المخابرات دعوى ضد خمسة من صحافيي الوكالة.

وبحسب إذاعة راديو فرنسا، تمت إزالة المقابلة من موقع وكالة الأنباء الإيرانية بعد وقت قصير من نشرها دون أي تفسير. لكن الحرس الثوري يحاول التكتم والتستر على هذه القضية بسبب حساسيتها التي قد تقوض استياء قادة الجيش من تهمة لصلح الحرس الثوري.

وذكرت قناة «إيران إنترناشيونال» الناطقة بالفرنسية وتبث من لندن، أن المتحدث باسم الحرس الثوري، رمضان شريف، قال إنه لم يتم تقديم أي شكوى ضد وكالة «إرنا».

وأضاف «إن الحرس الثوري الإيراني لم يقدم بأي شكوى ضد وكالة أنباء «إرنا»، والاختيار المنسوبة في هذا الصدد كاذبة وستتم مقاضاة المروجين لها».

وفي المقابلة مع سياري، أشار إلى تورط الحرس الثوري الإيراني في الشؤون السياسية والاقتصادية والتقليل من دور الجيش خلال الحرب، والتشهير بالجيش في الإذاعة والتلفزيون.

ووصف سياري هيئة الإذاعة والتلفزيون بأنها «عديمة الضمير».

أزمة كورونا الضرفية تترك تداعيات قاسية على الصحافة المغربية

ويرجع ذلك حسب التقرير إلى أن ما يناهز 80 في المئة من هذه الاستثمارات الإعلانية تذهب إلى عمالقة الإنترنت وخصوصا فيسبوك وغوغل، ولا يتبقى للصحافة الإلكترونية المغربية مجتمعة إلا 120 مليون درهم، المعاد الأكبر تستفيد منه الصحف الكبيرة المعودة على رؤوس الأرباح.

356

356 مليون درهم سنويا خسائر
الصحافة الورقية بالمغرب
بسبب القراءة المجانية

وأشارت البرلمانية حنان رحاب، أننا لا نزال نلاحظ الكثير من المؤسسات الصحافية لا تحترم بنود الاتفاقيات التي وقعت عليها، ومن ثمة لا بأس من البحث عن سبل إجبارها على احترام القانون ووضعها الصحافي والأجزاء داخل المؤسسة الصحافية.

وفي هذا الصدد دعا منتدي الصحافيين الشباب، الحكومة المغربية إلى اتخاذ تدابير لصالح المؤسسات الصحافية، تضمن الحفاظ على حقوق الصحافيين، كما أوصى بتأهيل القطاع الإعلامي في بلادنا، ليقوم بدوره التنويري كاملا في المجتمع، والحد من مختلف أشكال التسبب وخرق أخلاقيات المهنة.

تتعلق بدعم المقرئية وتطويع الدعم العمومي وتنظيم سوق الإعلان التجاري وإعادة النظر في التكوين وتأهيل الموارد البشرية وتقديم تحفيزات لخلق صناعة إعلامية تنافسية.

وأكدت وزارة الثقافة والاتصال المغربية، أنها تعمل على دعم المؤسسات الصحافية وتعزيز احترافيتها وتأهيل نموذجها الاقتصادي، وذلك تفعيلًا لبنود الدستور المتعلقة بضمان حرية الفكر والرأي والتعبير.

وكشف وزير الثقافة والشباب والرياضة، عثمان الفردوس، عن تخصيص دعم مباشر للصحافيين والموظفين في المؤسسات الصحافية، قيمته 75 مليون درهم (نحو 7.5 ملايين دولار)، موزعة على ثلاثة أشهر، اعتبارا من يوليو الجاري.

وقالت حنان رحاب عضو لجنة المالية والاقتصاد بمجلس النواب، إنه لا يسعنا إلا أن نصفق لطريقة تدبير الدعم الموجه إلى الصحافة، فهي على الأقل تستمكن من معرفة مالها، وسنعرف إن كانت هناك مساطر سترافق ذلك لمراقبة مدى احترام القوانين والاتفاقيات الخاصة بالمهنة.

العمومي السنوي للصحافة المغربية، الذي يصل إلى 60 مليون درهم تقريبا، لا يغطي بالكاد إلا ما يناهز 17 في المئة من تكاليف القراءة المجانية للصحف بالمغرب.

ولإنقاذ الدور المجتمعي الذي تقوم به الصحافة اقترح تقرير المجلس الوطني للصحافة الذي أعدته لجنة المنشأة الصحافية وتأهيل القطاع، خمسة محاور

من السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة 72.4 في المئة.

وتكثف التقرير أن الصحافة الورقية بالمغرب كانت تخسر 356 مليون درهم سنويا بسبب القراءة المجانية في الأماكن العامة، مما يفيد بأن أزمة الصحافة ليست أزمة قراءة ولكن أزمة منتج يتم الاستثمار فيه ماديا وبشريا ولكنه يستهلك بالمجان، مما يجعل الدعم

مبيعات كل الصحف إلى ما دون 200 ألف نسخة سنويا، وذلك بانخفاض بلغ 33 في المئة بالنسبة لليوميات و65 في المئة بالنسبة للاسبوعيات و58 في المئة في ما يخص المجالات.

كما تراجع نصيب الصحافة الورقية والإلكترونية من الإعلان التجاري ما بين 2010 و2018 بنسبة 50 في المئة، وتفاقم هذا التراجع في الخمسة أشهر الأولى



القراءة المجانية أثرت سلبا على عائدات الصحف